جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

رسائل وبحوث

العرب والترك
في العهد الدستوري العثماني
١٩٠٨ - ١٩١٤

رسالة قدمها

توفيق علي برو

للحصول على درجة الماجستير

في التاريخ العربي الحديث

١٩٦٠

دار الهنـا للطباعة ت : ٨١١١٢٧

تقديم الرسالة

للأستاذ محمد شفيق غربال

صاحب هذه الرسالة ـ السيد توفيق برو ـ كان عضو الفوج الثانى من مبعوثى وزارة التربية فى دمشق للدراسة بمعهد الدراسات العربية . (وكان هذا قبل قيام الوحدة) . وقدم الينا ناضجا ، اكتسب معارفه النظرية فى جامعته كأحسن ما تكتسب المعارف ، وزاده التدريس تمكنا من العلم ـ واكتسب من بيئة الكفاح السياسى الوطنى فى سورية فهما لمعانى النضال ـ قدم الينا كما وصفت ، وفى معهد الدراسات العربية اختلط بأقرانه من الشباب العربى واستمع الى أساتذة لهم مكانتهم فى مختلف الحواضر العربية ، واستخدم موارد العلم بالقاهرة وبالمعهد لأقصى حدود الاستخدام فأرضى بهذا كله أساتذته ، واستحق تقدير من وثقوا به فأتاحوا له الفرصة التى أتاحوا .

وحينما تعين علينا أن نختار موضوعا للدراسة لم أتردد فى أن اقترح عليه موضوعا صعبا لا يستطيع أن يمضى فيه الا الطالب الناضج الذى يجمع بين التحصيل العلمى والخبرة بشئون الحياة السياسية العامة . فاتفقنا على أن يكون الموضوع العلاقة بين العرب والترك فى فترة الحكم البرلمانى من التاريخ العثمانى الحديث ـ أى منذ اعلان الحكم الدستورى فى ١٩٠٨ الى قيام الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ، وتوفيق يجيد التركية وهو من أبناء اللواء السليب ـ اسكندرون ـ فله بالترك وبالعقلية التركية علاقة . وقدرنا أهمية الموضوع ، قدرنا انطلاق الاقلام بعد انحلال النظام الحميدى ، وقدرنا صعاب الحكم النيابى كما قدرنا فى نفس الوقت ما أتاحه للعرب وللترك من فرص لحل مشكلاتهم ، وقدرنا انتقال ميدان العمل من أقطار خارج السلطنة وداخل السلطنة نفسها ، وتحول العمل من ميدان الجهود السرية أقرب ما تكون للمؤامرات الى الجهود الصريحة المسئولة .

وانا لنعرف أن الحقائق الاساسية فى موضوع العرب والترك يعرفها الناس على وجه من وجوه المعرفة . نعرف أن الترك سرى فيهم سم العنصرية من بعض الحركات الاروبية ، وانهم يعملون على أن يقيموا دولة تركية وأن يسودوا غيرهم ، ونعلم أن العرب كانوا فى حيرة بين الابقاء على الدولة وبين خطر الوقوع فى مناطق النفوذ الاوربى ـ نعلم هذا وأمثاله ولكن ـ وان صح القول ـ على أساس من الاستنتاج أو من التصور فجاء توفيق وقدم لنا مادة الحكم الصحيح .

قدم لنا مادة الحكم الصحيح بدراسة العلاقة بين الترك والعرب دراسة تفصيل وتمحيص لجوانبها المختلفة سواء فى ذلك ما يتعلق بها فى دوائر الحكم والهيئات التشريعية وما نشر منهـا فى الصحف وغيرها من أدوات التعبير العام . وسواء فى ذلك ما ارتبط بالشئون العامة أو ما اتصـــل بالمباحث الاقليمية . (وخير مثال لهذا ما جاء عن اليمن) . وقدم لنـــا توفيق على هذا النحو اضافة جدية للعلم . شهد له بهذا الاساتذة الذين فحصوا عمله ، وقام المعهد بتعميم الاستفادة منها بنشرها مطبوعة .

انى لارجو أن تتاح لتوفيق فرصة اتمام عمله . وانى لارجو أن تتـــاح له فرصة الدرس فى تركية نفسها . والجمهورية العربية لها صلات ثقافية بمختلف الشعوب والممالك ، وخير من يقومون عليها أولئك الشبان العرب الذين اكتسبوا بالبحث معرفة وثيقة بتلك الشعوب والممالك . وعلى الله قصد السبيل .

محمد شفيق غربال

معهد الدراسات العربية
١٩٦١

مقدمة البحث

هذا البحث ، الذى أقدمه للحصول على درجة الماجستير فى التاريخ العربى الحديث ، يستهدف دراســـة علاقات العرب بالترك خلال الفترة الدستورية التى مر بها العهد العثمانى من ١٩٠٨ إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، وقد وقع إختيارى عليه لأن هذه الفترة الهامة فى تاريخ العرب ، على كثرة ما كتب حولها ، لم تبحث حتى الآن بحثا علميا مفصلا ، وظلت حتى الآن بشكل يكتنفها كثير من الغموض ، وخاصة مايتعلق منها بنشاط النواب العرب فى مجلس المبعوثان ، وصلاتهم ببعضهم وبزملائهم من الترك وبالحكومة ، ومايتصل بالأحزاب السياسية العثمانية المشتركة ، المعارضة لحزب الحكومة ، والأحزاب العربية الصرفة والأحزاب القومية التركية .

وقد قسمت البحث إلى بابين أولهما تمهيدى يحتوى على فصل واحد بحثت فيه فترة ماقبل الدستور ، منذ إبتداء عهد التنظيمات حتى الانقلاب الدستورى ، بحثا مجملا مع شىء من التفصيل فى اليقظة الأدبية العربية ونشاط الأحرار العثمانيين المخالفين لاستبداد السلطان عبد الحميد . وأما الباب الثانى فيحتوى على ستة فصول أولها فى موقف العرب من إعلان الدستور ، والثانى فى نضال العرب ضد استبداد الاتحاديين ضمن النطاق الادارى . والثالث فى نضالهم ضدهم فى مجلس المبعوثان ، والرابع فى علاقة العرب بالترك فى عهد الحكومة المنبثقة عن حزب الحرية والائتلاف ، والخامس فى علاقتهم بالترك فى عهد الفترة الثانية من حكم الاتحاديين ، والسادس فى التطور الاجتماعى والسياسى الجديد وموقف العرب منه .

لقد واجهتنى ، فى معالجة هذا البحث ، عقبات وصعوبات ، كان أهمها

مشكلة فقدان المصادر والوثائق الرسمية . لكنى سعيت جهدى للتغلب عليها بالتفتيش والبحث عما يقوم مقامها بين الكتب والجرائد والمجلات المعاصرة التى كانت تنشر كثيراً من هذه الوثائق ، وبذلت ما بوسعى لأتلمس أصحها وأوثقها . إن المصادر التى وقعت فى يدى قسمان :

١ — قسم الكتب الأجنبية والعربيـــة التى تدور حول بعض نقاط الموضوع ، وكانت عبارة عن شذرات منشورة فى شتى الكتب . على أن بعض الكتب خاصة منها الافرنجية وبعض الكتب التركية قد زودتنى بمعلومات أفسحت أمامى طريق التبسط فى البحث وتنوير طريقى للاستفادة من المصادر الأصلية .

٢ — قسم الوثائق الدبلوماسية الافرنسية والإنجليزية ، والمجلات الافرنجية والعربية ، وبعض مجلدات من مجـــلة تركية ، والجرائد العربية المصرية والسورية .

١ — الكتب العربية والأجنبية :

من أهم الكتب التى اعتمدت عليها كتاب Engelhardt المسمى . . La Turquie et le Tanzimat ومؤلفه دبلوماسى إفرنسى قضى شطرا كبيرا من حياته فى عاصمة الدولة فى العهد الذى تكلم عنه ، وقدمدنى هذا الكتاب هو وكتب أخرى افرنسية من تأليف Landemont, Victor Bérard وخاصة كتاب Paul Fesh المسمى Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid والكتاب التركى «عبدالحميد ودورسلطنتى» لمؤلفه الضابط التركى « عثمان نورى » ، وكان ضليعا باللغتين الافرنسية والألمانية بحيث كان يدرس الثانية فى المدرسة الحربيـــة ، ويعمل فى تحرير جريدة « ترجمان حقيقت»، أقول قد مدتنى هذه الكتب بمعلومات وافية عن قانون الولايات

العثمانى القديم الذى صدر سنة ١٨٦٤ فى عهد السلطان عبد العزيز وعن كيفية اختيار ممثلى المجالس المحلية فى الولايات والقرى ، وسير سلاطين بنى عثمان فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، بمساعدة بعض المصلحين ، نحو النظام المركزى ، وتشديد قبضة الدولة على ولاياتها . وقد جاءت أكثر المعلومات فى هذه الكتب مطابقة ومؤيدة بعضها لبعض مما جعلنى أثق بصحتها ، خاصة وأن أصحابها ، لاسيما « عثمان نورى » و Engelhardt, Fesh من المعاصرين الذين اتصلوا بالحوادث مباشرة . وقد جاء فى تقديم كتاب الأول من هؤلاء ، الذى نشر كتابه بعد وفاته ، إنه كان من أنزه الضباط الأتراك ومن أكثرهم جدية وأخلاقا متينة ، كان منصرفا إلى التعليم وكتابة التاريخ العسكرى والمدنى والعمل فى بعض الجرائد « كصباح » و « ثروت فنون » و « ترجمان حقيقت » ، قبيل وبعد إعلان الدستور ، لكنه أرسل فى بعثة تعليمية إلى « فيينة » بعد الانقلاب وتوفى هناك . كما استندت فى الفترة الدستورية على كتب حرصت ما استطعت أن تكون أصلية منها كتاب « عبرة وذكرى » لسليمان البستانى ، مبعوث بيروت ، ومجموعة آثار رفيق بك العظم محررة بقلمه ، والجرائد والمجلات ، بالإضافة إلى كتاب تركى هام باسم « الأحزاب السياسية فى تركيا » من تأليف T. Z. Tunay وقد أفادنى كثيراً فى معرفة الأحزاب التى قامت فى تلك الفترة وعن برامجها وأسماء أعضائها وعلاقاتها بعضها ببعض ومع جمعية الاتحاد والترقى ، والتعديلات التى أجراها الاتحاديون فى برامج جمعيتهم من سنة إلى أخرى . وقد جاء معظم ما عثرت عليه فيه ، من البرامج والتعديلات ، مطابقا لما كانت تذيعه الجرائد اليومية ، بحيث أتيح لى أن أطابق المعلومات وأقابلها واستصفى أصحها . وثمة كتاب آخر عاصر صاحبه الحوادث وهو كتاب « A. Mandelstam » المسمى . . . Le Sort de l'Empire Ottoman ، وكان مؤلفه يتولى منصب الترجمان الأول للسفارة الروسية فى الآستانة ، وكان يحضر جلسات مجلس المبعوثان ، ومتصلا بالحوادث اتصالا وثيقا . وقد بحث الفترة التى مرت قبل حرب البلقان ،

(ح)

والحرب العالمية ، بروح حيادية ، حتى أننى لمست فيه من الحياد والانصاف للترك أكثر من كتب الأتراك أنفسهم ، وقد استفدت منه خاصة فى تعديلات الدستور وماثار حولها من مسائل وخلافات ، وفى معرفة عدد النواب وغير ذلك ، إلا أننى اقتصرت عن الاعتماد عليه حينما توترت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية لأنه يمثل دولة معادية ، إلا فى بعض المعلومات التى كان يؤيدها منطق سير الحوادث .

أما كتاب «مذكرات إسماعيل كمال بك» . Memoirs of Ismail Kémal Bey فكان اعتمادى عليه فيما رواه عن عهد ماقبل الدستور أكثر من اعتمادى عليه فى حوادث مابعد الانقلاب الدستورى ، باعتبار أنه من معارضى الاتحاديين ، وحرصت على أن أقارن معلوماته بمعلومات غيره من المصادر كى استوثق من صحتها . وقد أفادنى هذا الكتاب فى معرفة أشياء كثيرة عن تصرفات عبد الحميد وعن أعمال الأحرار العثمانيين فى باريس ومؤتمراتهم فيها. وكذلك كتاب « جورج سمنه » La Syrie فقد اعتمدت عليه فى فترة الاستبداد الحميدى وفى الفترة الأولى من إعلان الدستور أكثر من بعدها ، إلا فى المعلومات التى تتفق مع غيره من المصادر ، مع أن المعلومات التى جاءت فيه كان لايشوبها شىء من التحيز ، إذ كان فى السنين الأولى من إعلان الدستور عثمانياً مخلصا كبقية العرب الذين ساروا هذه السيرة . كذلك كان اعتمادى كبيراً على كتاب « القضية العربية » لأحمد عزة الأعظمى العراقى ، الذى كان من أعضاء بعض الجمعيات العربية ، وقد عالج الحوادث بروح النزاهة ، وقد كان منصفا فى حكمه على الأشخاص ، مدحهم حينما استوجبوا المديح وانتقدهم حينما استحقوا الانتقاد ، ولم يخلص من يده لا الزهراوى ولا عبد الكريم الخليل . وقد استوثقت بكثير من محتوياته بمقارنتها بمعلومات الجرائد فكانت مطابقة . ومثله كتاب « أسعد داغر » المسمى « ثورة العرب » ، والكتاب منشور بدون اسم المؤلف ، بل ذكر بأن المؤلف هو أحد أعضاء الجمعيات العربية ، ولكنى تأكدت أن صاحبه هو أسعد داغر من رسالة بعث بها إلى

الدكتور فاضل حسين ، أستاذ التاريخ فى دار المعلمين العليا ببغداد ، وكان قد حاضر فى معهد الدراسات العربية فى العام الماضى ، ومن تنويه الأستاذ أحمد طربين فى رسالته « الوحدة العربية » (ص ٢٣) بهذه الحقيقة وبأن المؤلف هو الذى أعلم المومى إليه بكونه صاحب الكتاب . صحيح قد يكون هذا الكتاب قد وضع من قبل المؤلف بناء على تكليف من الانجليز ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، لكن المعلومات التى فيه مطابقة تمام الانطباق لبعض ماعثرت عليه منها فى غيره من المصادر الأصلية ، وكثير مما فيه من الوثائق مأخوذ عن مجلة المنار بالحرف ، وأما معلوماته فبعضها مقتبس من الجرائد اليومية ، شأنه فى ذلك شأن كتاب عزة الأعظمى ، ولم يكن عندى شك فى أمانة الأثنين ووقوفهما على الحوادث الجارية، خاصة وأن الاثنين من أعضاء الجمعيات العربية المعاصرة للحوادث ، وفى كتابيهما بعض التطابق .

وأما مذكرات جمال باشا ومنشورات الجيش الرابع فى دمشق عن « إيضاحات المسائل التى جرى بحثها فى ديوان الحرب بعاليه » ، فانى كنت حذراً منها تمام الحذر ، لم استند عليها إلا فى الحقائق التى يعترف الترك فيها على أنفسهم أو ما تتعلق باسرار سياستهم الخارجية ومناوراتهم الدبلوماسية مع الدول . وإذا جئت إلى مذكرات سليمان فيضى « فى غمرة النضال » فإن عيب هذا المؤلف أن التواريخ التى يوردها مغلوط معظمها، فكنت مضطراً إلى التدقيق والتنقيب لتصحيحها ، ثم أنه يورد المعلومات الخاصة بالتاريخ التركى الصرف مغلوطة ، وهذه لم التفت إليها ، وقد نقدت بعض معلوماته فى خلال الرسالة ولا أرى لزوما لإعادتها ، إنما لا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التى يرويها عن مشاهداته بالذات وعن أعماله هو وزملائه فى مجلس المبعوثان عام ١٩١٤ ، وحوادث البصرة بين طالب بك النقيب والاتحاديين فانها صحيحة مئة بالمئة . وقد آثرت الاستناد عليها بالدرجة الأولى لأنه كان الصق الناس بها وكانت أيضاً مؤيدة من المصادر الأخرى . ومن

المذكرات التى أعتمدت عليها « مذكراتى فى نصف قرن » لأحمدشفيق باشا فى كل ما يتعلق بحوادث مصر فى تلك الفترة ولم يكن لدى شك بأنها كانت صحيحة لما اشتهر عن صاحبها من نزاهة وصدق . ومن الكتب التى اعتمدت عليها، نوعا ماً، أيضاً كتاب «الثورة العربية الكبرى» لأمين سعيد، وقد وضع كثيراً من الوثائق التى جاءت مطابقة لما جاء فى المنار وغيره من المصادر الأصلية . إنما لا حظت أن المؤلف أورد نص برنامج جمعية العهد الذى نقدته فى الرسالة ولم يؤيده منشىء الجمعية عزيز المصرى باشا ، وقد جاء نفس النص فى كتاب « أحمد عزة الأعظمى » ويظهر أن هذا الأخير أخذه عن الأول ، وقد يكون البرنامج مأخوذا من الضباط الذين خلفوا عزيز المصرى والذين قد يكونون حوروا البرنامج . ومن الكتب التى اعتمدتها كتاب « جهاد الأبطال » للسيد الطاهر الزاوى ، عن الحرب الطرابلسية ، فقد اعتمدت عليه ، بعد المقارنة بينه وبين بعض المصادر الأصلية ، مثل تعليقات الأمير شكيب ارسلان على تاريخ ابن خلدون وما جاء فى مجلة المنار عن هذه الحوادث ، وكانت كلها مطابقة لبعضها أحيانا ومكملة أحيانا أخرى. وأما كتاب المؤتمر العربى الأول الذى جمعه محب الدين الخطيب ، فلم يكن لدى شك فى صحة ما جاء فيه لأنها محاضر المؤتمر نفسها ، كما جاءت التعليقات مطابقة لما عثرت عليه فى الجرائد عن المؤتمر .

ومن أهم الكتب التى اعتمدت عليها كتاب الأستاذ التركى الجامعى « أحمد أمين » ، محرر جريدة « وطن » التركية واسمه Turkey in the World War فأخذت عنه بنوع خاص ظروف دخول الحكومة العثمانية فى الحرب العالمية وكيفية نشوء الأفكار القومية التركية وروادها الأوائل وكانت أتم وأكمل المعلومات التى عثرت عليها فى المصادر الأخرى . واستندت أيضاً على بعض المصادر العراقية مثل كتاب « مقدرات العراق السياسية » لمحمد طاهر العمرى و « تاريخ الثورة العراقية » لعبدالرزاق

الحسنى ، و « شخصيات عراقية » لخيرى العمرى . والأول منها والأخير دقيقان ودراستهما توحى بالثقة فى كل ما يتعلق بالعراق .

هذه أهم الكتب الأساسية التى أعتمدتها إلى جانب كتب أخرى أقل أهمية.

٢ — أما الجرائد والمجلات والوثائق الدبلوماسية الأفرنسية والانجليزية فكانت الأساس المعتمد فى رسالتى .

وقد أتيح لى الأطلاع على الوثائق الدبلوماسية الأفرنسية أكثر من الإنجليزية ، وكان اعتمادى عليهما لبيان وجهة نظر الدول التى تتكلم باسمها أكثر من إيراد حقائق عامة ، وإذا لم أكن قد استطعت التبسط فى الوثائق الإنجليزية . . . « British Documents on the Origins of the war » لجامعيها. Gouch and Temperley ..، فأننى استعضت عنها بالوثائق الإنجليزية المنشورة فى كتاب « Hurewitz » الذى يحمل عنوان Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary Record, (1535-1914) وهى فى جزئين ، وتحتوى على المعاهدات التى عقدت بين انجلترا والدولة وبقية الدول ، والظروف التى أحاطت بعقد كل واحدة منها .

على أن المجلات التى اعتمدت عليها لم تكن بدرجة واحدة من الأمانة . فقد لمست فى الهلال تحيزاً كبيراً للترك وصل إلى حد التملق ، لذلك كان اعتمادى عليها قليلا بالرغم من مطالعتى جميع أعدادها . من هذه الناحية كان المقتطف أفضل ، إنما أعتمدت على المقتطف بصورة خاصة فى الحديث عن النهضة العلمية والأدبية والمدارس والمطابع . . الخ فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، وقد عثرت فيها على محاضرات قيمة لبعض أساطين المفكرين العرب . وقد تميزت المقتطف بروح الأعتدال والفهم الصحيح لحوادث الأنقلاب العثمانى .

أما المنار فهى المجلة التى هيأت لى أوفر مادة من بين المجلات . صحيح

عالجت الأمور بحماس الخصم للاتحاديين ، لكن صاحبها الشيخ رشيد رضا كان مخلصا للدولة وللرابطة العثمانية ، وللإسلام ، وكانت له آراء صائبة ، وان تكن فى بعض الأحيان متطرفة وخاصة ما كان منها متعلقا باللغة العربية ، لكنى كنت أحاذر الانسياق معه ، ولم أكن أعتمد إلا على ما أتأكد من صحته . وكان أكثر عتمادى على الوثائق التى نشرها ، سواء منها الرسائل التى بعث بها إليه الأدريسى والزهراوى أو بعض الكتاب اليمنيين أو مانشر فيها من الأحاديث الصحفية مع بعض كبار المسؤولين من ضباط الترك الذين اشتركوا فى حرب اليمن أو برامج الأحزاب كاللامركزية والجمعية الإصلاحية فى بيروت، والتى أقتبسها عنه غيره من المؤلفين العرب الذين مررت على كتبهم . وقد بلغ من اخلاص السيد رشيد رضا للدولة ومن نزاهته أنه لم يتأخر عن نقد برامج الأحزاب العربية فيما إذا رأى فيها جوراً على حقوق الدولة، لذلك فانه أثار أمامى كثيراً من الأمور الغامضة.

هذا من حيث المجلات العربية ، أما المجلات الأجنبية فقد أطلعت على ثلاثة مجلدات من « إسلام مجموعة سى » (المجموعة الإسلامية) التركية التى تولى القوميون الترك التحرير فيها ، وعالجوا فيها القضايا الإسلامية على صعيد الفكر المتحرر . وقد أطلعتنى على آراء الترك واتجاههم فى التربية الإسلامية الجديدة وكيفية فهمهم للتطور الاجتماعى الجديد ، وعلى جهدهم المبذول لإنماء الروح القومى فى الشبيبة التركية . كما أطلعت على جميع أعداد مجلة Revue du Monde Musulman من ١٩٠٨ — ١٩١٦ وقد تولت معالجة قضايا العالم الإسلامى السياسية والاجتماعية . وعيب هذه المجلة أن بعض كتابها كانوا يميلون إلى تشويه فكرة الجامعة الإسلامية ، وكان بعضهم يخطىء خطيئات فاحشة فى بحث حوادث الانقلاب العثمانى، فكنت حذراً فى حالة الاعتماد عليها ، فالجأ إلى المقارنة والتصفية . إنما أدق منها كانت مجلة « Correspondance d'Orient » التى كان الدكتور جورج سمنه المحرر

الرئيسى فيها ، هو وشكرى غانم ، وقد خاضت هذه المجلة فى السياسة العثمانية إلى قمة رأسها ، إنما كان عيبها أنها أفرنسية الميل، إستعمارية الهدف ، فكان اعتمادى عليها أكثر فى فترة السنين الأولى من الدستور عندما كانت مخلصة فى عثمانيتها ، ولم يكن قد ظهر عليها التحيز للدول الأوربية بوضوح ، وقد تأكد لى إخلاصها هذا من محاربتها لميل رشيد مطران صاحب المنشور الشهير الذى وردت قصته فى الرسالة وغير ذلك من المسائل كنشرها خطب سليمان البستانى ، ورسالة شكرى غانم فى انتقاد الحكومة العثمانية ، وظل اعتمادى عليها مع متابعة المقارنة والتصفية للمعلومات ، إلى أن بدأت تميل إلى السياسة الاستعمارية على المكشوف ، عند ذلك صرت استشهد بما جاء فيها عند حديثى عن سوء نوايا الدول الأخرى ضد الدولة العثمانية . وهكذا كانت الريبة والشك يسيران أمامى وأنا أتابع مطالعاتى فيها .

ولنأت إلى الجرائد العربية : فالأهرام كانت أولى الجرائد التى طالعتها ، وقد لاحظت دقتها ، وتأكد لى صدق الأخبار التى يرسلها إليها مكاتبها فى الآستانة ، إبراهيم سليم النجار ، الذى كان من المشتغلين فى القضية العربية ، وله مقالات قيمة حولها فى الكورسبوندانس دوريان ، كما كان يكتب فى جريدة « الطان » الافرنسية . كانت الأهرام عبارة عن منبر حر ، تفتح صدرها للجميع : الانصار والخصوم على السواء . تنشر مقالا لكاتب عربى ، ثم تجد فى العدد الذى يلى العدد الأول ردا عليه من قبل كاتب تركى بحرفيته ، ثم تتوالى الردود من الجانبين على صفحاتها ، إلى أن يأتى كاتب ثالث أو رابع فيشترك فى المناقشات أو يقترح إنهاءها وهكذا دواليك . والواقع أن هذه المناقشات قد أفادتنى كثيرا . ومع ذلك كنت لا أعتمد أخبار برقيات ورسائل مكاتبيها إلا بعد الاستيثاق من صحتها بالمقارنة والتمحيص وكثيرا ما كنت أهمل خبرا أو رأيا أشك فى صحته . والخلاصة كانت الأهرام أكمل وأدق جرائد تلك الفترة ، كما كانت تتوخى فى محاضر

جلسات مجلس المبعوثان الصحة وأن كانت ، كغيرها ، تنشرها موجزة جدا . وكنت فيما يتعلق بهذه المحاضر مضطرا أن أجمع ما كتب فى مختلف الجرائد عنها وأقابل بينها وأؤلف منها صورة مؤتلفة . أما جريدة المؤيد فقد كانت تهيء لى المقالات المترجمة عن الجرائد التركية بشكل أوفى وبعبارة أوضح ولغة أسلم ، ثم أن مقالات الإصلاحيين العرب فيها كانت تهيء لى مادة دسمة أستخلص منها كثيرا من الحقائق . صحيح أن صاحبها الشيخ على يوسف كان عدوا للاتحاديين ، مع إخلاص وولاء للدولة العثمانية ، ومشايعا لخديوى مصر ولعزت باشا العابد ، إلا أننى لم أكن أعير الاهتمام الكبير لآرائه ومقالاته ، لعلمى بذلك ، بل أن الذى كان يهمنى مما ينشر فى هذه الجريدة هو برقيات ورسائل الآستانة التى لم يحصل عندى شك بصحتها لأنها كانت تتفق مع البرقيات والرسائل التى تأتى للجرائد الأخرى ، كما كان يهمنى الإطلاع على آراء الإصلاحيين العرب من مقالاتهم فيها ، وعلى آراء الخصوم المترجمة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها ، وكثيرا ما كنت أجد مقالا مترجما فيها وأجد ترجمة أخرى له فى جريدة أخرى فألجأ إلى مقابلتهما وكنت ألاحظ أن ترجمة المؤيد أدق وأوفى . ومما تجب ملاحظته أن شأن المؤيد قد انخفض بعد وفاة صاحبها فى ٢٥ / ١٠ / ١٩١٣ فلم تعد تهتم بالقضايا العثمانية إلا قليلا .

لقد أطلعت أيضاً على مجلدين ، يتضمنان فترة عشرة أشهر من ١٠/٧/١٩١٢ إلى ٢٩ / ٤ / ١٩١٣ ، لجريدة اتحادية هى « الرأى العام » البيروتية لصاحبها « طه المدور » الذى كان الاتحاديون يستدعونه ، مع محمد باشا المخزومى ، وعبد الرحمن اليوسف وغيرهما من معارضى الإصلاح اللامركزى ، إلى الآستانة للاستعانة بهم على الإصلاح العربى الصحيح . وكانت فرصة سعيدة لى أننى اطلعت على هذا اللون من الصحف الحزبية كى تعدل غيرها من الجرائد ذات الميل المضاد ، إنما الاعداد التى وقعت فى يدى كانت قليلة

بالنسبة لفترة البحث . والجريدة ، بقطع النظر عن مجادلاتها الحزبية ، كانت تتوخى الصدق فى نشر الوثائق وخطب المبعوثين العرب التى كانت تثبتها بحذافيرها ، إنما كانت للأسف قليلة جدا .

ومن الجرائد الحزبية التى اطلعت عليها « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى المصرى ، وقد أفادتنى من حيث معرفتى بميل الحزب الوطنى إلى الجامعة الإسلامية — العثمانية وتشبثه بها لنفض نير الاحتلال الانجليزى عن مصر ، وموقف الحزب من العلاقات العثمانية — الانجليزية فكانت أوثق مصدر أصيل أستقى منه هذه المعلومات .

أما جريدة «المفيد» البيروتية فقد كانت حقا جريدة بلغت من المستوى الرفيع مايستثير الأعجاب . ذلك أن صاحبها الشهيد عبد الغنى العريسى ، مع كونه من شباب العرب المتحمسين لقوميتهم ووطنيتهم ، لكنه ، بفضل ثقافته العالية ، كان يعالج الأمور بروح العالم الدقيق وبفهم عميق للمشكلة العربية ، مدعما آراءه بأقوى الحجج . وكانت للجريدة ميزة ترفع من قيمتها هى أنها لاتورد الخبر إلا إذا استوثقت من صحته وإلا فإنها تبدى تحفظها وقد تبادر إلى التكذيب متى تبينت العكس أو تؤيده متى تأكدت من صحته، وذلك فى الاعداد التالية لنشره . أما الوثائق وبرامج الاحزاب ونصوص اللوائح الإصلاحية وبلاغات السلطات المحلية والمركزية فإنها كانت تنشرها حرفيا ، ولم أجدها فى مكان آخر على صورة أصح مما رأيتها فى « المفيد » . وقد أتاحت لى المفيد أسعد فرصة حينما أطلعت فيها على قانون الولايات الجديد العثمانى لعام ١٩١٣ ، بأكمله وهو مكون من أكثر من (٥٠٠) مادة ، وكانت مناقشة صاحب المفيد للقانون ، ونقده إياه ، نقدا بلغ درجة عالية فى المستوى . وأكثر من ذلك اتاحت لى « المفيد » أن أطلع على مئات من مقالات متنورى شبان العرب الذين ذهبوا ، فيما بعد ، ضحايا لمشانق جمال باشا ، فأوضحت فى ذهنى حركة نمو الأفكار القومية فى الفترة الأخيرة

من رسالتى ، وقد أوردت أهم هذه المقالات موجزة ، ضمن رسالتى . إنما الذى أسفت عليه أن الاعداد التى حصلت عليها من هـــذه الجريدة كانت قليلة لاتتعدى فترة عام واحد : من ١٩١٢/١٢/١١ إلى ١٩١٣/١١/٣٠ .

أن الأطار الذى وضعته لرسالتى هو بحث العلاقات العربية — التركية بشكلها الجامع ، متطرقا إلى جميع الأقطار العربية ، الواقعة ضمن أراضى السلطنة العثمانية ، ما استطلعت إلى ذلك سبيلا . إنما إذا كنت قد تجاوزت بحث بعض أوضاع البلاد العربية العثمانية اسما — كمصر ومتصرفية جبل لبنان ، مع فارق درجةالاستقلال بينهما — بالتفصيل ، أو تحاشيتالتطرق إلى بعض الأمور التى جدت فى غيرها ، كالحجاز ونجد واليمن وغيرها من مناطق الجزيرة العربية ، فما ذلك إلا لأن هذه الأقطار إما أن يكون بعضها وقدتابع حياته السياسيةبشكل مستقل عنالدولة كمصر ، أو زال التوتر بينها وبين الدولة إلى حين كمتصرفية جبل لبنان (حتى نشوب الحرب العالمية والبغاء امتيازاتها) ، وإما أن تكون الحوادث التى جدت فى بعضها الآخر كالحجاز وغيرها قد اتخذت مجرى آخر منالعلاقات الخارجية يكون الأمر فيها أكثر استقامة لو بحثت تطوراتها مع ماسيتبعها من حوادث الثورة العربية الكبرى التى تخرج عن نطاق موضوع رسالتى .

هذا موجز للمجهود الذى بذلته فى تحضير هذه الرسالة التى أقدمها بين يدى اللجنة الكريمة ، عساى أن أكون قد وفيت ببعض الواجب ولا يسعنى فى هذه المناسبة السعيدة إلا أن أقدم جزيل الشكر وعرفان الجميل لسيادة المشرف على الرسالة ، مدير المعهد الأستاذ الكبير ، عميد التاريخ العربى ، محمد شفيق غربال الذى منحنى من وقته الثمين ، وتوجيهاته الصائبة ماهون العبء الذى أخذته على عاتقى ، كما أشكر سلفا السادة أعضاء لجنة التدقيق والمناقشة الدكتورأحمد عزتعبد الكريم ، والدكتور نور الدين حاطوم، لما سيتجشمونه من تدقيق الرسالة وتصويب مايرونه فيها من نواقص ، آملا أن يرى القارىء العربى بعض الفائدة مما كتبت .

الفصل الأول

تمهيدى

٨

العرب والترك قبل الانقلاب الدستورى

عهد التنظيمات والادارة المركزية

لقد حددت علاقات العرب بالترك العثمانيين لزمن طويل حقيقتان هامتان : أولاهما أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التى دخلت فى حوزتهم ، أثناء توسعهم فيها ، القوانين والأنظمة العثمانية الصرف ، لئلا يخلوا بتنظيمات هذه البلاد الاقتصادية ، بل كانوا يكتفون بعد إخضاعها ، بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركون لشعوبها مؤسساتهم القديمة (١) ، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعوائدهم وتقاليدهم ، وممارسة طقوس ديانتهم بصورة علنية ، وحرية التقاضى فى الأمور الشخصية ، والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين ، بيد أنه قد فرض على المسيحيين منهم الجزية التى كانت عبارة عن بدل الأعفاء من الخدمة العسكرية (٢) . وهكذا فإن مناطق من ألبانيا والجزيرة العربية قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة أمرائها الوراثيين الذين كانوا يتلدون الرئاسة بألقاب عثمانية وفقاً لمقتضيات

---

(١) Z. Zeine — Arab — Turkish relations, P. 20.

(٢) Mohammed Ferid Bey — Etude sur la crise Ottomane, P. 6.

الخدمة العسكرية، مع أنهم لم يكونوا تابعين للإدارة المباشرة إلا بالاسم[١].
والحقيقة الثانية هي أن العثمانيين حينما كانوا يندفعون نحو الغرب، في موجة حروبهم، وفتوحاتهم في البلاد المسيحية، كان المسلمون في مختلف أنحاء العالم يعتبرون هذه الحروب جهاداً في سبيل الله، وتوسيعا لرقعة الإسلام[٢]، وأن السلطان سليم الأول، حينما استولى على سوريا ومصر، لم يعتبر عمله إعتداء على هذه البلاد، بل إنقاذاً لها من جور المماليك، ولم يعد الأمر كونه إستبدال سيد بآخر، لكنه سيد أقوى وأقدر على الدفاع عن الممالك الإسلامية التي تعرضت للمحن ولا تزال هدفا للأطماع الأجنبية، فكان لهذا السبب مرغوبا فيه وسرعان ما بادر شريف مكة بتسليمه مفاتيح الكعبة وجاء أمراء لبنان يرحبون بمقدمه ويقدمون له آيات الولاء والخضوع[٣]. لذلك ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين، منذ دخولهم هذه البلاد، برابطة الإسلام وكان الدين هو القاسم المشترك بين الترك والعرب، وظل كذلك حتى مطالع العقد الثاني من القرن العشرين، فلم يكن العرب يشعرون بأنهم يختلفون عن حاكميهم طالما كانت تجمعهم رابطة الدين، بل كانوا يعتبرون أن الدولة دولتهم فهي دولة الإسلام، وإن السلطان المسلم هو الوارث الفعلي لرئاستهم الدينية وحامي حمى الإسلام ورافع لواء الجهاد ضد الكفر والكفار، حتى أن تسمية عرب لم تكن تطلق عليهم في الوثائق والكتب والمعاملات بل كانت تسميتهم الشائعة هي كلمة « مسلمين » هم والترك على حد سواء، في عصر كان الدين هو الفارق المميز بين الأجناس والقوميات[٤].

غير أن الكراهية بين الترك والعرب ما لبثت أن أطلت برأسها في

---

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 19 ; H. Saab — The Arab Federalists of the Ottoman Empire, P. 101.

(٢) ساطع الحصري ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢١ .

(٣) H. Saab — op. cit., P. 108.

(٤) Paul Imbert — La Rénovation de l'Empire Ottoman, P. 115.

غضون القرن التاسع عشر ، نتيجة لأسباب مختلفة ، من سرعة انتشار الفساد حتى عم كافة مؤسسات الإمبراطورية ، وسرعة سير الدولة فى طريق الانهيار [١] ، وتغلغل التأثيرات الغربية فى البلاد فى كلا الجانبين ، العربى والتركى ، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الأفكار القومية ، ولتمايز الأجناس، ولسير كل منها فى طريق الوعى العنصرى القومى وازدياد الثقافة الفكرية . على أن أهم الأسباب هى النتائج التى أسفرت عنها حركة التنظيمات التى شرعت بها الدولة منذ مطالع القرن التاسع عشر والتى اصطبغت بالصبغة المركزية ، إذ حاولت الدولة أن تتخلص من ذلك النظام الفاسد، نظام الالتزام فى جمع الضرائب ، حيث كان الوالى الملتزم يعد كحاكم فرد فى ولايته لا أمر فوق أمره ، ولا سلطة تحد من سلطانه وطغيانه طالما أنه يقدم لخزينة الدولة ما تعهد بتقديمه من الأموال باعتباره إيراداً سنوياً للولاية [٢]، وأن تستعيض عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان ، وبنظام آخر لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة فى المراتب ، ترتبط بالحكومة المركزية وتتقيد بأوامرها ، بدلا من أن تترك للطوائف الدينية ورؤساء القبائل استقلالها المحلى .

صحيح أن هذه المحاولات قامت بين حين وآخر منذ عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ — ١٥٩٥) ففشل فيها كما فشل من بعده سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧) [٣] ، غير أنها بدأت تأخذ طابعاً جديا منذ عهد السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) بعد أن قضى على الجيش الانكشارى الذى كان يشكل العقبة الكؤود أمام الإصلاح وإستعاض عنه بجيش جديد أكثر إستجابة للتدريب العسكرى الحديث (١٥ يونيو ، حزيران ،

---

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 36.

(٢) Engelhardt — La Turquie et le Tanzimat, V. I, P. 105-108 et H. Saab — op. cit., P. 111.

(٣) Victor Bérard — La Révolution turque, P. 30, 34.

١٨٢٦)[١]. عندئذ صفا الجو للسلطان محمود ودارت الأقوال حول إصلاحات شاملة فى الحقل الدينى والإدارة والجيش والقضاء والزراعة والتجارة ، وقد ارتدت الاصلاحات العامة طابعا مركزيا عندما أقدم على اختصار عدد الايالات أو الباشويات الثمانى عشرة ودمجها فى أربع حاكميات رغبة منه فى إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم[٢] . هذا الإجراء الذى حال دونه العجز المالى ومحاولة تلافيه . غير أن الذى عجز السلطان محمود عنه قام به خلفه وإبنه السلطان عبد المجيد (عام ١٨٥٢) إذ ألغى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبى جديد يقضى بتعيين الضريبة حسب إقتدار المكلف ودخله ، وجبايتها من قبل جباة رسميين وأحال الادارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها الباب العالى سيطرة تامة فأصبح الحكام مجرد موظفين مسئولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبطون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسؤولية تنفيذ أوامرها .[٣]

لقد كان الخط الواضح للتنظيمات الجديدة هو اتباع نظم الغرب فى الاصلاح وقد لقيت هذه الحركة تشجيعاً من قبل الدول الأجنبية خاصة من قبل إنجلترا التى كان هدفها دعم الدولة العثمانية للوقوف أمام أطماع الروس وتخليصها من وصاية هذه الدولة التى فرضت عليها معاهدة هنكيار اسكلەسى[٤] أثناء الأزمة التى خلقها لها والى مصر محمد على ، ولم تقم هذه الاصلاحات على أساس فكرة إعطاء الحقوق القومية للعناصر التى تتألف منها الدولة من حيث العنصر واللغة[٥] بل كان هدفها تأمين المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين وتوفير الرفاهية لهم ومزجهم فى التابعية العثمانية وجعلهم كأفراد أمة واحدة ، كى تستغنى الطوائف غير الإسلامية عن اللجوء

---

(١) Engelhardt — Ibid., V. I, P. 10.
(٢) Engelhardt — Ibid., P. 15.
(٣) Engelhardt — Ibid., V. I, P. 108.
(٤) Réné Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 65.
(٥) Engelhardt — Ibid., V. II, P. 237.